



إضافة  
لتقرير اللجنة المختصة  
لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي  
في  
منظومة الأمم المتحدة

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون  
الملحق رقم ٣٤ ألف (A/32/34/Add.1)

الأمم المتحدة  
نيويورك ١٩٧٨

### ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .  
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق  
الأمم المتحدة

المحتويات\*

المحاضر الموجزة للدورة الخامسة

الصفحة

٢ ..... الجلسة الرابعة والثلاثون

بيان الرئيس

اقرار جدول الأعمال

تنظيم الأعمال

٦ ..... الجلسة الخامسة والثلاثون

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة

تنظيم الأعمال

مشروع جدول الأعمال

المحاضر الموجزة للدورة السادسة

١١ ..... الجلسة السادسة والثلاثون

افتتاح الدورة

اقرار جدول الاعمال

انتخاب المقرر

تنظيم الاعمال

١٣ ..... الجلسة السابعة والثلاثون

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)

\* وفقا للمقرر الذى اتخذه اللجنة المخصصة في جلستها الرابعة والثلاثين ، تشكل المحاضر الموجزة لجلساتها جزءاً من تقريرها الى الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ (A/32/34) .

المحتويات (تابع)

الصفحة

المحاضر الموجزة للدورة السادسة المستأنفة

- ١٦ ..... الجلسة الثامنة والثلاثون  
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة (ختام)
- ٢١ ..... الجلسة التاسعة والثلاثون  
اعتماد تقرير اللجنة المخصصة وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣١/٤٢١ ألف المؤرخ  
في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦  
اختتام الدورة

المحاضر الموجزة للدورة الخامسة

( ١٦ شباط/فبراير الى ٤ آذار/مارس ١٩٧٧ )

## الجلسة الرابعة والثلاثون

المعقودة يوم الاربعاء ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، الساعة ١٥ / ٤ .

### بيان الرئيس

١ - الرئيس : قال ان اللجنة تدخل فيما كانت الجمعية العامة تتوقع ان يصبح المرحلة النهائية لعملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في الامم المتحدة وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ٤ - ٧) . وقد تمثل هدف اللجنة ، لدى اضطلاعها بهذه المهمة ، في القيام اولا بوضع مجموعة متفق عليها من المبادئ التوجيهية والتوصيات المترابطة تغطي مجالات البحث الثمانية التي حددتها لاعطائها الاهتمام الرئيسي ، على ان تقوم بعد ذلك بصياغة مقترحات عمل مفصلة ، حسبما يقضي به قرار الجمعية العامة .

٢ - ومضى قائلا ان اللجنة قد نجحت بحلول نهاية عام ١٩٧٦ في التوصل الى قدر كبير من الاتفاق بشأن عملية اعادة التشكيل بالنسبة الى خمسة من هذه المجالات ، ألا وهي الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وسائر محافل الامم المتحدة للمفاوضات ، وهياكل التعاون الاقليمي والاقليمي ، والتخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم . وفيما يتعلق بمجالات المشاكل الخمسة هذه ، اتفقت اللجنة على الاضطلاع بالمزيد من العمل في عام ١٩٧٧ على اساس النص المنقح الذى اعده الرئيس ، والوارد في المرفق الاول لتقرير اللجنة الى الجمعية العامة (A/31/34) . وفيما يتعلق بمجالات البحث الثلاثة التي لا يزال ينبغي مناقشتها ، وهي الانشطة التنفيذية والتنسيق فيما بين الوكالات ، وخدمات الدعم التي تقدمها الامانة العامة ، اتفقت اللجنة على ان يستند عملها الى النص الاصلى الذى اعده الرئيس ، والذى اعيد استنساخه في المرفق الثانى للتقرير .

٣ - واستطرد قائلا انه لا ينبغي ، في رأيه ، بخس اهمية ما قامت به اللجنة من اعمال حتى الآن . بل ان بعض الافكار التي توصلت اليها الى اتفاق رأى بشأنها قد خلص كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة الى نتائج من خلالها . وحتى بالنسبة للمسائل التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها بعد ، توصل اعضاء اللجنة ، نتيجة للمداولات ، الى ادراك اوفى لنقاط الخلاف والمقيد السياسية والفنية التي يلزم اخذها بعين الاعتبار في المستقبل .

٤ - واردف قائلا ان المهام التي لا يزال يتوجب على اللجنة الاضطلاع بها ستكون ، بأى حال ، صعبة ، لان مجالات البحث المتعلقة زاخرة بالتعقيد ولأن النهج تختلف . فضلا عن هذا يجب ان تكون اللجنة مستعدة للعمل على مستوى من التحديد اعلى من المستوى الذى كانت تعمل عليه حتى الآن اذا كان لها ان تضع مقترحات العمل المفصلة التي تطلبها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د ٤ - ٧) . وينبغي للجنة ان تضع نصب عينيها ايضا ، لدى تنظيم اعمالها ، ان الجمعية العامة قد اكدت ، بتمديد ها ولاية اللجنة ( المقرر ٣١ / ٤٢١ ألف ) ، انه ينبغي الانتهاء من توصياتها النهائية في وقت مناسب لتقديمها اليها في دورتها الثانية والثلاثين ، بواسطة المجلس

الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين ؛ ولا يتوافر للجنة لانجاز ذلك سوى ثلاثة اسابيع للاجتماع . وفضلا عن هذا اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين عددا من المقررات والقرارات التي لها علاقة مباشرة بعمل اللجنة وتتصل ، في جملة امور اخرى ، بالترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان البيئة وللتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ، وبمسؤوليات لجنة البرنامج والتنسيق ، كما تتصل بمسائل اخرى خاصة بالتخطيط والبرمجة والميزنة داخل منظومة الامم المتحدة .

٥ - وفي الختام اعرب عن مشاركته للمشاعر التي اعرب عنها الامين العام في الملاحظات التي ابداهما في افتتاح الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي لعام ١٩٧٧ ( الجلسة ٢٠٣٩ ) وقال ان الامين العام كان قد اشار في ذلك الحين الى انه نظرا لكون كل منظمة دولية هي من صنع الحكومات الاعضاء فيها ، تقتضي اعادة التشكيل تفهما واضحا من جانب الحكومات لفرض وطبيعة كل مؤسسة وترتيب تنظيمي ، ولنوع ومجال العلاقات التي ينبغي ان تربط بينها ، ولأساليب عمل كل منها . واستطرد الرئيس قائلا ان اعادة التشكيل تستدعي ايضا ممارسة ارادة سياسية ، وهو متأكد من ان جميع اعضاء اللجنة سيشاركونه الاعراب عن الامل في ان تجد الارادة السياسية تعبيراً لها فيما تقوم به اللجنة من اعمال في المستقبل .

#### اقرار جدول الاعمال (A/AC.179/12)

٦ - السيد كورد وفيز ( امين اللجنة ) : قال ان الامانة العامة قامت باعداد جدول الاعمال المؤقت على اساس افتراض ان كلا من اللجنة ، بتوصيتها بتمديد ولايتها ، والجمعية العامة ، بتقريرها تمديد هذه الولاية ، تود ان تواصل اللجنة العمل على هدى المبادئ التي اتبعتها في دورات سابقة . ولذا فالبند الرئيسي في جدول الاعمال المؤقت هو البند ٣ ، الذي تماثل صياغته نفس الصياغة التي استخدمت في دورات عقدت من قبل .

٧ - واعرب عن رغبته في ان يوجه اهتماما خاصا الى المرفق الثاني لجدول الاعمال المؤقت ( A/AC.179/12 ) ، الذي ورد فيه ذكر قرار الجمعية العامة ١١٦ / ٣١ ، الذي يطلب من اللجنة ان تتيح للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين اية نتائج تكون قد توصلت اليها في ضوء مسؤولياتها الشاملة ، ويكون لها اثر محتمل على الترتيبات المؤسسية في ميدان المستوطنات البشرية . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قرر انشاء لجنة مخصصة للدورة للنظر في هذه المسألة في بداية دورته الثالثة والستين . وفضلا عن هذا ربما يتطلب قرار الجمعية العامة ٩٣ / ٣١ من اللجنة اجراء بعض التغييرات في النصوص الخاصة بلجنة البرنامج والتنسيق التي توصلت اليها الجمعية العامة بالفعل الى اتفاق بشأنها .

٨ - الرئيس : قال انه من الممكن ان تكون اللجنة في وضع يمكنها من اعتماد التقرير في نهاية دورتها الخامسة ، وذلك كما كان متوقعا في البند ٥ من جدول الاعمال المؤقت . بيد انه اقترح الابقاء على هذا البند على اساس مؤقت . وقال انه ما لم يسمع اية اعتراضات فسيعتبر ان اللجنة توافق على اقرار جدول الاعمال على هذا الاساس .

٩ - اقر جدول الاعمال .

## تنظيم الاعمال

١٠ - الرئيس : قال انه ما لم يسمع اية اعتراضات فسيعتبر ان اللجنة تقرر تأكيد ما اتخذته من مقررات من قبل بما يفيد ضرورة عدم تغيير اعضاها المكتب الحاليين وان تشكل المحاضر الموجزة لجلساتها ، كما كان الامر في الماضي ، جزءا من تقريرها ، الذي سترد فيه هذه المحاضر كمرفق .

١١ - وقد تقرر ذلك .

١٢ - السيد كورد وفيوز ( امين اللجنة ) : اشار الى ان الجمعية العامة قررت ، لدى اعتمادها الجدول الزمني للاجتماعات لعام ١٩٧٧ ، ان تعقد اللجنة دورتها السادسة في مقر الامم المتحدة في الفترة من ١٦ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٧ . وقد طلب احد الوفود في ذلك الحين من الامانة العامة ان تبذل قصاراها لتمديد فترة انعقاد الدورة . وقد ثبتت استحالة هذا حتى الان رغم جميع الجهود التي بذلت ، وذلك نظرا للخدمات التي سيتطلبها مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

١٣ - الرئيس : اقترح ان تضاعف الامانة العامة جهودها من اجل تمديد فترة انعقاد الدورة السادسة للجنة ، حيث ان الاحتمال القائم يتمثل في الا تتمكن من انجاز اعمالها في عدد الجلسات المخصصة لها . كما اقترح ان تعتمد اللجنة ، وفقا للممارسة المتبعة ، الى الاجتماع فيما يتبقى من مدة الدورة بوصفها فريق اتصال غير رسمي لفرض انها مفاوضات بشأن المجالات الثمانية الحرجة وذلك على اساس النصوص الواردة في الوثيقة A/31/34 وعلى اساس انها ستعود الى عقد اجتماعات رسمية قرابة انتهاء الدورة الحالية من اجل استعراض التقدم الذي احرزه فريق الاتصال والبت في برنامج عملها في المستقبل .

١٤ - وقد تقرر ذلك .

١٥ - السيد قدر الدين ( باكستان ) : قال انه كان يتصور ان فريق الاتصال سيبدأ بالنظر في الفرع سابعا من المرفق الثاني للوثيقة A/31/34 على ان يبحث بعد ذلك الفرعين ثامنا وخامسا . وبهذه الطريقة يتسنى للرئيس ، مع وضع مداولات فريق الاتصال نصب العينين ، التوفيق بين مضمون هذه الفروع وبين ما يرد في النص المنقح الذي اعدده الرئيس ، والذي ستعود اللجنة الى تناوله في مرحلة لاحقة .

١٦ - السيد دونيللي ( المملكة المتحدة ) : قال ان فريق الاتصال قد يبحث بالتحديد ، قبل الشروع في النظر في الفرع ثامنا ، مسألة ما اذا كان يمكن النظر في الفرع ثامنا فقرة فقرة ، وذلك نظرا للعلاقة الوثيقة جدا بين هذا الفرع والفرع خامسا . ومضى قائلا انه ينبغي لفريق الاتصال ايضا ان ينظر فيما اذا كان في وضع يمكنه من قراءة النص المنقح الذي اعدده الرئيس قراءة ثانية وذلك نظرا لما هو متاح للجنة من وقت .

١٧ - السيد قدر الدين ( باكستان ) : قال ان العلاقات المماثلة لما هو قائم بين مضمون الفرعين ثامنا وخامسا لا تحول بالضرورة دون ان يقوم فريق الاتصال بالنظر فيهما فقرة فقرة ، حيث ان هذه الطريقة ستتيح على اية حال التحقق من الصلات الموجودة بالفعل بين هذين الفرعين .



- ١٨ - واقترح ان تبذل الامانة العامة قصاراها كي تقدم الى اللجنة خلال دورتها الحالية تقريرا عن نتائج الجهود التي بذلتها لتمديد فترة انعقاد الدورة السادسة .
- ١٩ - الرئيس : قال انه ما لم يسمع اية اعتراضات فسيعتبر ان اللجنة توافق على ان يبدأ فريق الاتصال اعماله بالنظر في الفرع سابعاً على ان يقرر بعد ذلك الطريقة التي سيستخدمها للنظر في الفرعين ثامناً وخامساً وما اذا كان من الضروري اعداد نسخة منقحة من هذه الفروع .
- ٢٠ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٦

## الجلسة الخامسة والثلاثون

المعقودة يوم الجمعة ٤ آذار/مارس ١٩٧٧ ، الساعة ٠٠ / ١٩

### إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة

١ - السيد هوسن ( موريشيوس ) : قال انه يود اعلام اللجنة بموقف منظمة الوحدة الافريقية ، التي تتولى موريشيوس رئاستها فى الوقت الراهن ، فيما يتعلق بأحد الجوانب الهامة للبنود قيد النظر . ومضى قائلاً ان منظمة الوحدة الافريقية ، ان تضع نصب عينيها قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ ( د - ١ - ٦ ) و ٣٢٠٢ ( د - ١ - ٦ ) المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، والقرار ٣٢٨١ ( د - ٢٩ ) بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٤٣ ( د - ٢٩ ) ، قد اعربت عن ايمانها بأنه ينبغي إعادة تشكيل الجهاز الاقتصادى فى الامم المتحدة على اساس عاجل لجعله يتسم بالمزيد من الفعالية فى الاضطلاع بمسؤولياته عن التنمية العالمية والقيام بدور مركزى فى تنفيذ النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وتتوقع المنظمة ايضا بأن تطبيق نهج متكامل متعدد التخصصات ، بما فى ذلك مؤسسياً ، إنما هو ضرورة لا بد منها لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى الامم المتحدة . ونظراً لهذه الاعتبارات تعتقد الدول الافريقية ان انشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى من شأنه ان يعزز الى حد كبير قدرات الامانة العامة على التنسيق الشامل لتخطيط السياسة والبحث وذلك عن طريق رفع مستوى القيادة ، مما يتيح لمسألة التنمية ان تحظى بما تستحقه من اهتمام داخل منظومة الامم المتحدة . ولهذا السبب توصي منظمة الوحدة الافريقية بقوة بانشاء هذا المنصب وتأمل الاتحاد اللجنة معوية فى قبول هذه التوصية .

٢ - السيد الريماوى ( جامعة الدول العربية ) : تكلم بدعوة من الرئيس فقال ان المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية قد أيد أيضاً ، فى اقرار ٣٣٩ انذى اعتمده فى دورته الخامسة والسنتين انشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى فى اطار إعادة تشكيل الامانة العامة .

٣ - الرئيس : لاحظ ان فريق الاتصال قد درس المسائل التي تتناولها الفروع خامسا ( الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ) وسابعا ( التنسيق فيما بين الوكالات ) وثامنا ( خدمات الدعم التي تقدمها الامانة العامة ) من الوثيقة ٨/31/34 ، المرفق الثانى ، وان المداوالات كانت مشمرة وحققنا تقدماً كبيراً رغم الكثير من الصعوبات ، وبناءً على ذلك يمكن للجنة فى دورتها التالية ان تبني على اساس ما تم تحقيقه بالفعل . وفى هذا الصدد كان هناك اتفاق رأى فى فريق الاتصال بشأن امكانية ان يطلب من الرئيس ان يقوم ، بالتشاور مع الوفود ، باعداد نسخة منقحة للفروع خامسا وسابعا وثامنا من النص الموحد الوارد فى الوثيقة سالفة الذكر ، لتكون اساساً للعمل فى المستقبل ، بالاقتران مع النص المنقح الحالى للفروع الاخرى . وقال انه ما لم يسمع اية اعتراضات فسيعتبر ان اللجنة توافق على هذا الاجراء .

٤ - وقد تقرر ذلك .

٥ - السيد محبوب ( السودان ) : أشار الى أن وفده كان قد قدم تعديلا حظى بتأييد الكثير من الوفود ؛ وقال انه يطلب ، لذلك ، من الرئيس أن يعكس هذه الحقيقة بطريقة ما في المشروع المنقح لوثيقة العمل .

٦ - الرئيس : أكد لممثل السودان انه سيحاول ان يأخذ التعديل الذي قدمه وفده بعين الاعتبار .

### تنظيم الأعمال

٧ - الرئيس : أشار الى موعد ومدة الدورة التالية للجنة ، فشكر حكومة النرويج لدعوتها لعقد ها في اوسلو ؛ بيد انه اوضح انه لم تعد ضرورة لذلك حيث انه قد تم تأمين خدمات المؤتمرات في نيويورك لفترة اطول مما كان متوقعا اصلا . وقال في هذا الصدد ان فريق الاتصال قد وافق على انه اذا قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتأجيل عقد دورة لجنة البرنامج والتنسيق ، فقد تجتمع اللجنة المخصصة في الفترة من ٢ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٧ .

٨ - السيد كورد وفيز ( امين اللجنة ) : اشار الى ان عقد دورة اللجنة بين هذين الموعدين سيتوقف على قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعداد الترتيبات اللازمة كي تتوافر للجنة الخدمات المخصصة للمجلس والا فستنشأ نفقات اضافية .

٩ - السيد سميرنوف ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) : قال انه لا يوافق على اقتراح تمديد الدورة لمدة ثلاثة اسابيع . واعرب عن اعتقاده بأن النهج الافضل هو قصرها على اسبوعين مع تكثيف العمل ، بحيث تعقد جلستان يوميا وتبدأ الجلسات في الموعد المحدد لها بالضبط . ومضى قائلا ان ليس لديه اعتراض ، من ناحية اخرى ، على تأجيل دورة لجنة البرنامج والتنسيق ، وذلك على اساس ان الغرض من ذلك هو اتاحة اعداد ودراسة الوثائق ذات الصلة بالموضوع في غضون المهلة الزمنية المنصوص عليها في القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، والتي ينبغي تطبيقها دون شروط .

١٠ - السيد كورد وفيز ( امين اللجنة ) : قال انه بينما سيقدم تقريرا عن الامر بمزيد من التفصيل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فانه في وضع يمكنه من ان يذكر انه فيما يتعلق بالوثائق اللازمة للجنة البرنامج والتنسيق ، ستصدر بعض ابواب الميزانية البرنامجية المقترحة لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ في ١٥ نيسان/ابريل وستصدر ابواب اخرى في ٣٠ نيسان/ابريل . اما فيما يتعلق بوثائق لجنة التنسيق الادارية ومكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق ، فقد قال ان الدورة التي ستعقد ها لجنة التنسيق الادارية في باريس ستنتهي في ٨ نيسان/ابريل بحيث تصل الوثائق في ١٥ نيسان/ابريل ويتوقف توزيعها على الوقت اللازم لاستنساخها .

١١ - السيد قدر الدين ( باكستان ) : قال ان اللجنة قد عملت على نحو مكثف وان النتائج كانت مرضية حتى وان كان التقدم الذي تم احرازه اقل مما كان منتظرا . ومضى قائلا ان وفده يتخذ نهجا جيدا جدا اذ عمل اللجنة ويوافق ، كما ذكر في فريق الاتصال ، على ضرورة تمديد فترة انعقاد الدورة التالية حتى يتسنى انجاز الاعمال الموكولة الى اللجنة .

١٢ - السيد دونيللي ( المملكة المتحدة ) : اعرب عن اتفاقه في الرأي مع ممثل باكستان في انه قد تم القيام بعمل مضمّن وبأنه قد تم احراز تقدم في اللجنة وقال انه سيكون من غير الواقعي محاولة انجاز العمل في غضون اسبوعين . وترتبطا على ذلك توافق الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصادي الاوروبي على تخصيص ثلاثة اسابيع للدورة التالية .

١٣ - الرئيس : لاحظ انه لم يكن من الممكن تحقيق التقدم المحرز الا بسبب روح التعاون التي ابدتها جميع الوفود . وقال انه ما لم يسمع اي اعتراض ، فسيتم ان اللجنة تقرر عقد دورتها التالية في الفترة من ٢ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٧ .

١٤ - وقد تقرر ذلك .

### مشروع جدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة

١٥ - الرئيس : اقترح اقرار نفس جدول الاعمال (A/AC.179/12) ، مع مراعاة حذف البند ٤ ، وذلك نظرا لان الاعمال الموضوعية التي ستتناولها الدورة السادسة ستكون اساسا هي نفس ما تتناوله الدورة الحالية . ومن ثم سيصبح جدول الاعمال كما يلي :

( ١ ) اقرار جدول الاعمال

( ٢ ) تنظيم الاعمال

( ٣ ) اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة

( ٤ ) اعتماد تقرير اللجنة المخصصة .

١٦ - السيد كوياما ( اليابان ) : تسأل عما اذا كان من غير المستصوب ادراج بند اضافي بشأن أنشطة المتابعة وذلك نظرا لان الدورة التالية ستكون الدورة النهائية في المرحلة الاولى من عملية اعادة التشكيل .

١٧ - الرئيس : قال انه قد يكون من غير الضروري اضافة بند مستقل بهذا المعنى الى جدول الاعمال ، نظرا لان قيام اللجنة بتسجيل آرائها وتوصياتها بخصوص متابعة دورتها يمثل جزءا اساسيا من عملها .

١٨ - السيد تشاركوفسكي ( بولندا ) : قال انه نظرا لانه سيتعين انجاز اعمال اللجنة في الدورة القادمة ، ينبغي تعديل صياغة البند ٣ من جدول الاعمال ليصبح " انجاز اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة " .

١٩ - السيد كوليف ( بلغاريا ) : اعرب عن تأييده لاقتراح ممثل بولندا ، وذلك حيث ان سبب تمديد فترة انعقاد الدورة السادسة الى ثلاثة اسابيع هو تمكين اللجنة من انجاز اعمالها .

٢٠ - الرئيس : قال ان الجمعية العامة قد اوضحت ، بتمديدها ولاية اللجنة ( المقرر ٣١ / ٤٢١ الف ) ، انه ينبغي للجنة المخصصة ان تقوم في نهاية دورتها السادسة بتقديم توصياتها النهائية الى الجمعية العامة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولذا فانه لا يرى ثمة ضرورة لتأكيد ان اللجنة ستختتم اعمالها بانتهاء الدورة السادسة .

- ٢١ - السيد قدر الدين ( باكستان ) : اعراب عن معارضته لاقتراح ممثل بولندا ، وذلك حيث انه يرى ان من الصعب تأكيد ان اعمال اعادة التشكيل ستنتهي في الدورة التالية للجنة وانه لن تنشأ مسائل من قبيل هذه المسألة في محافل اخرى .
- ٢٢ - السيد تشاركوفسكي ( بولندا ) : قال انه يسحب تعديله لصياغة البند ٣ وذلك في ضوء ما طرح من حجج ؛ بيد انه يقترح تعديل صياغة البند ٤ من جدول الاعمال ليصبح " اعتماد التقرير النهائي للجنة المخصصة " وذلك حيث ان اللجنة ستنتهي اعمالها على اية حال في الدورة التالية .
- ٢٣ - السيد قدر الدين ( باكستان ) : قال ان الاقتراح البولندي مقبول . ويود وفده ان تختتم بنجاح عملية اعادة التشكيل المحددة التي تجريها اللجنة ، حتى لا تترك المسألة معلقة في الهواء .
- ٢٤ - السيد خميس ( الجزائر ) : اقترح تعديل صياغة البند ٤ من جدول الاعمال ليصبح " اعتماد التقرير النهائي للجنة عن اعمال دورتها السادسة " .
- ٢٥ - السيد تشاركوفسكي ( بولندا ) : قال ان الاقتراح الذي قدمه وفد الجزائر اقتراح غير عادى الى حد ما . فالقصد من التعديل الذي اقترحه وفده هو الاعراب عن الايمان الصادق بأن اللجنة ستبذل في دورتها النهائية كل جهد للوصول بالمهمة المنوطة بها الى نهاية ناجحة .
- ٢٦ - الرئيس : قال ان التعديل الذي قدمه وفد الجزائر لا ينطبق هنا ، حيث ان تقرير اللجنة سيفطى الاعمال التي تم القيام بها على مدار العام . واقترح هو نفسه ان يصبح نص البند ٤ من جدول الاعمال كما يلي : " اعتماد تقرير اللجنة المخصصة وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣١ / ٢١ الف المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ " . وقال انه ما لم يسمع اى اعتراض فسيعتبر ان اللجنة تقر جدول اعمال الدورة السادسة بالتعديل الذي اقترحه توا .
- ٢٧ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة . ١٩ / ٤

المحاضر الموجزة للدورة السادسة

( ٢ الى ٢٠ ايار/مايو ١٩٧٧ )

### الجلسة السادسة والثلاثون

المعقودة يوم الاثنين، ٢ ايار/مايو ١٩٧٧، الساعة ٥/١٥

#### افتتاح الدورة السادسة

١ - الرئيس : أعلن افتتاح الدورة السادسة للجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة . وأشار الى أن اللجنة كانت قد قررت ، في بداية دورتها الخامسة ، أن تركز على ثلاثة مجالات للبحث لم تتمكن في السابق من ايلائها الاهتمام بشكل تفصيلي ، وهي : التنسيق فيما بين الوكالات ، والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ، وخدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة . وأضاف قائلاً ان مداوات اللجنة قد اتخذت شكل "قراءة" فير رسمية ، في اطار فريق الاتصال ، للنص الموحد الوارد في آخر تقرير لها الى الجمعية العامة (A/31/34) ، المرفق الثاني ، الفروع خامسا وسابعسا وثامنا ) .

٢ - وفيما يتعلق بموضوع التنسيق فيما بين الوكالات ، قال ان اللجنة قد توصلت الى درجة كبيرة من الاتفاق على المسائل الرئيسية وتوجيه عملية إعادة التشكيل . أما عن المجالين المترابطين وهما الأنشطة التنفيذية وخدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة ، فقال ان مواقف الوفود والمجموعات قد تم توضيحها وتبلور عدد من نقاط التقاء الآراء ؛ بيد أنه سيلزم مزيد من العمل المكثف للتغلب على القيود السياسية والموضوعية الكبيرة التي ينطوى عليها الأمر .

٣ - وواصل كلامه قائلاً انه قد تم ، لهذا السبب ، الاتفاق على وجوب اجراء مزيد من الدراسة لهذين المجالين في الدورة الراهنة ، وانه قد طلب اليه لهذا الغرض أن يعد نصاً منقحاً للفروع ذات الصلة من الوثيقة سالفة الذكر . كما اتفقت اللجنة على اجراء قراءة نهائية للنص المنقح لمجالات البحث الخمسة التي عولجت في السنة السابقة (A/31/34) ، المرفق الأول) وهي : الجمعية العامة ، المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وسائر محافل الأمم المتحدة للمفاوضات ، وهيكل التعاون الاقليمي والأقاليمي ، والتخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم .

٤ - وحث أعضاء اللجنة على الاستعداد للدخول في مفاوضات جادة متزنة بشأن المسائل المتعلقة وايجاد حلول بناءة في جو من الوفاق .

#### اقرار جدول الأعمال (A/AC.179/13)

٥ - الرئيس : أعلن ، في صدد جدول الأعمال ، انه قد تلقى رسالة من الممثل الدائم لآستراليا لدى الأمم المتحدة ، يبلغه فيها أن السيد روبرت دوفلاس ستيركي لن يتمكن من مواصلة العمل كمقرر للجنة . وأضاف قائلاً انه اذا لم يسمع أى اعتراضات ، فسيعتبر أن اللجنة توافق على أن يضاف الى جدول الأعمال بند بعنوان "انتخاب المقرر" .

٦ - وقد تقرر ذلك .

٧ - الرئيس : أعلن انه اذا لم يسمع أى اعتراضات فسيعتبر أن اللجنة توافق على اقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة A/AC.179/13 ، بصيغته المعدلة .

٨ - وقد تقرر ذلك .

### انتخاب المقرر

٩ - الرئيس : شكر السيد روبرت دوفلاس ستيركي ( استراليا ) على الخدمات القيمة التي أداها للجنة خلال مدة ولايته كمقرر . وقال ان رئيس مجموعة دول اوربوا الغربية ودول اخرى قد أبلغه أن السيد ر . ج . فريت قد رشح للمنصب . وأضاف قائلا انه اذا لم تكن هناك أى ترشيحات أخرى فسيعتبر أن اللجنة توافق على انتخاب السيد ر . ج . فريت ( استراليا ) مقرا للجنة .

١٠ - وقد تقرر ذلك .

١١ - الرئيس : دعا المقرر الى أخذ مكانه على المنصة .

### تنظيم الأعمال

١٢ - الرئيس : أعلن ان النصوص المنقحة للفروع خامسا وسابعا وثامنا من النص الموحد ، التي طلبت اليه اللجنة في دورتها الخامسة أن يعدها ( انظر الجلسة الخامسة والثلاثين ، الفقرة ٣ ) ، ستكون جاهزة قريبا . وأضاف قائلا انه اذا لم تكن هناك أى اعتراضات فانه سيقتراح أن تعقد اللجنة ، في اطار فريق الاتصال ، على مدى الأيام القلائل التالية لاجراء قراءة نهائية للفروع أولا الى رابعا ، والفرع سادسا .

١٣ - وقد تقرر ذلك .

١٤ - الرئيس : اقترح أن يجتمع فريق الاتصال بعد ظهر اليوم التالي . وقال انه نظرا لأن الدورة الراهنة ستكون اخر دورات اللجنة فقد يتراءى للجنة أن تبحث في مرحلة ما ترتيبات اعداد تقريرها الى الجمعية العامة ، وانه يقترح أن تعود الى هذه المسألة حينما يصبح من الممكن تقييم التقدم المحرز في فريق الاتصال . وأخيرا وجه انتباه اللجنة الى المراسلات المتبادلة مع الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون المشتركة بين الوكالات وللتنسيق ، التي أشارت الى مسألة ما تطلب فيها مشورة اللجنة ، واقترح ان يجرى النظر في المسألة مع المسائل الأخرى المتعلقة بالتعاون بين اللجنة والمؤسسات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة .

١٥ - السيد قدر الدين ( باكستان ) : قال ان وفده يحتفظ بحقه في الرجوع ، عند الاقتضاء ، في الجلسة التالية الى الوثيقة التي تتضمن المراسلات التي أشار اليها الرئيس .

١٦ - الرئيس : اقترح أن يجرى النظر في المسألة في فريق الاتصال أولا . واذا اقتضى الأمر من الممكن في وقت لاحق أن تقرر مناقشتها في جلسة من جلسات اللجنة .

رفعت الجلسة الساعة . ١٦/١



## الجلسة السابعة والثلاثون

المعقودة يوم الجمعة، ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٧، الساعة ١١/٤٥

### إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة (تابع)

١ - الرئيس : قال انه قد تم فى الدورة الراهنة تحسين وتوسيع نطاق اتفاق الرأى القائم بالفعل بشأن التنسيق فيما بين الوكالات . وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية وخدمات الدعم التى تقدمها الأمانة العامة ، قال انه قد تم احراز قدر من التقدم بشأن بعض المسائل والاتجاهات الرئيسية لعملية إعادة التشكيل فى المشاورات التى عقدها فريق صغير يسمى "أصدقاء الرئيس" . وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية توصلت المجموعة الى تفاهم بشأن مسألة تعزيز الصناديق المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وبشأن الموارد الإضافية لهذه الأنشطة . أما عن خدمات الدعم التى تقدمها الأمانة العامة ، فقد تم التوصل الى اتفاق حول تحديد وتجميع الوظائف التى يرى أنها ضرورية لأداء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لدوريهما فى تقرير السياسة وتنسيقها أداءة سليما . وقد تم احراز نجاح كبير فى فريق الاتصال بشأن عدد من تدابير الترشيح التى تمس الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٢ - واستمر قائلا ان المشاكل الأخرى شديدة التعقيد التى مازال يتعين حلها تتصل بدور الجمعية العامة ، وتنسيق الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى . ومحافل الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالتفاوض ، بما فيها الائتلاف والوكالات المتخصصة .

٣ - ومضى قائلا انه ترتيبا على ذلك وافق فريق الاتصال على أن يطلب الى الرئيس اعداد نص منقح غير رسمي للمرفقين الأول والثاني من الوثيقة A/31/34 على أساس المشاورات التى جرت فى كل من فريق الاتصال والفريق الصغير الذى يسمى "أصدقاء الرئيس" ، وفى ضوء أية اتصالات أخرى قد يجريها مع فريق "الأصدقاء" . وأضاف قائلا ان رغبة فريق الاتصال هي أن تجرى ، فور تعميم النص المنقح ، مشاورات على مستوى غير رسمي الى حد كبير فى جنيف ونيويورك بقصد توسيع مجالات الاتفاق بشأن المسائل المتعلقة . وفى هذا الصدد ، قال ان فريق الاتصال يأمل أن يتم التوصل الى اتفاق عام بشأن جميع هذه المسائل كما يتسنى للجنة المختصة أن تعتمد النص فى دورة قصيرة تعقد فى الفترة ما بين ٦ و ٩ أيلول/سبتمبر . وانا لقيت هذه الترتيبات قبولا لدى اللجنة فان الأمانة العامة ستقوم فى الوقت المناسب باتخاذ الترتيبات اللازمة لاعلام المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأن تقرير اللجنة سيكون متاحا له فى دورته المستأنفة الثالثة والستين .

٤ - ثم قال انه اذا لم يسمع أى اعتراض فسيعتبر ان اللجنة المختصة توافق على الاجراء الذى اقترحه .

٥ - وقد تقرر ذلك .

٦ - السيد كورد وفيز ( أمين اللجنة ) : قال ان بيانا بالآثار المالية المترتبة على المقرر المتخذ توا سيقدّم الى لجنة المؤتمرات حينما يجرى النظر فى طلب عقد اجتماعات .

٧ - السيد تشاركوفسكي ( بولندا ) : تكلم نيابة عن وفود البلدان الاشتراكية فقال ان مما يؤسف له أن اللجنة لم تتمكن ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت ، من أن تختتم أعمالها باعتماد تقريرها النهائي ، على نحو ما توقعت الجمعية العامة واللجنة نفسها في الجلسة الرسمية الأخيرة للدورة الخامسة .

٨ - وواصل كلامه قائلا ان البلدان الاشتراكية قد عملت بصورة بناءة في جميع دورات اللجنة لكي تكفل تحقيقها نتيجة موضوعية . وأضاف قائلا انه لهذا السبب ، وبغية مساعدة اللجنة على أداء ولايتها ، فقد وافقت وفود البلدان الاشتراكية على الاجراء الذي اقترحه الرئيس لعقد دورة مستأنفة . بيد انه يود أن يشدد على أن هذه الوفود تعتبر أن الدورة الراهنة هي الدورة النهائية للجنة المخصصة ، وفقا لما اتفق عليه في الجلسة الرسمية الأخيرة للدورة الخامسة ، وانها تفترض أن الدورة السادسة المستأنفة المزمع عقدها في أيلول / سبتمبر ستقتصر على جلسة أو جلستين تكرسان لمناقشة تقرير اللجنة واعتماده .

٩ - الرئيس : قال ، ردا على سؤال وجهه ممثل فنلندا ، ان في نيته أن تجرى مشاورات غير الرسمية اعتبارا من بداية الدورة الثالثة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فصاعدا . وأضاف قائلا ان المشاورات سيتم ترتيبها بحيث تلائم ظروف "أصدقاء الرئيس" .

١٠ - السيد بيرغ ( النرويج ) : قال ان حكومته تعلق أهمية كبيرة على إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، وان وفده يؤكد من جديد ثقته في الرئيس وفني المحصلة الناجحة لأعمال اللجنة .

١١ - ومضى قائلا ان وفده يدرك مخاوف بعض الوفود بشأن الاقتراح الداعي الى دمج صناديق وبرامج الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية ، ولكنه مقتنع تماما بأن من شأن هذا الدمج أن يزيد الموارد المتاحة للمساعدة الانمائية التنفيذية . وأضاف قائلا انه سيكون أيضا دالة واضحة لحكومته على أن شمة هيكل للأمم المتحدة أكثر كفاية أخذ في الظهور ، وسيشكل دافعا اضافيا لها على أن تواصل زيادة مساعدتها المتعددة الجنسية زيادة كبيرة . ثم قال ان الدمج المقترح سيحقق وفورات أكبر وستنتج عنه فعالية في التكاليف ، وبذلك يفرج عن موارد اضافية لمشاريع عملية ولجهود المساعدة التقنية ، وسيفسره أيضا تفسيرا ايجابيا من كانت تساورهم في بلده الهواجس بشأن التبدد الحاصل حاليا في المنظومة والذين يترددون ، لهذا السبب ، في زيادة المساعدة المتعددة الجنسية المقدمة من النرويج . ثم قال ان ذلك سييسر أيضا على السلطات السياسية في بلده اتخاذ القرارات السياسية اللازمة .

١٢ - واختتم بيانه قائلا ان وفده يشعر انه يستطيع أن يتكلم بقدر من الصراحة عن هذا الموضوع لانه ينتهي الى مجموعة من البلدان تقدم حاليا أكثر من ٢٥ في المائة من اجمالي ميزانية برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٠٠

المحاضر الموجزة للدورة السادسة المستأنفة  
( ٣٠ أيلول / سبتمبر الى ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ )

## الجلسة الثامنة والثلاثون

السموعة يوم الجمعة ، ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٦ / ١٠

### إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة (ختام)

١ - الرئيس : قال ان الهدف من هذه الجلسة هو تمكينه من أن يحيط أعضاء اللجنة علما بما وجد من تطورات منذ اختتام دورتهم السابقة وتمكين اللجنة من أن تتفق على ترتيبات لانجاز أعمالها . ومن الجدير بالذكر أن اللجنة كانت قد قررت فى جلستها السابعة والثلاثين أن تطلب الى الرئيس أن يعد ، بشكل غير رسمي ، تنقيحا للمرفقين الأول والثاني للوثيقة A/31/34 على أساس المشاورات التي جرت من قبل فى كل من فريق الاتصال والفريق التمثيلي الصغير المسمى "أصدقاء الرئيس" . وأضاف أن اللجنة قد وافقت على أن تجرى على أساس هذه الورقة المنقحة مشاورات غير رسمية بغية توسيع نطاق مجالات الاتفاق على المسائل المتعلقة ، وأن اللجنة كانت تتصور ، فى هذا الصدد ، أن هذه المشاورات ستجرى فى إطار فريق "أصدقاء الرئيس" فى جنيف أثناء الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وفى نيويورك فى أوائل أيلول / سبتمبر .

٢ - وذكر أن فريق "أصدقاء الرئيس" قد ركز ، خلال الجولة الأولى من المشاورات فى جنيف ، على الفرعين خامسا ( الأنشطة التنفيذية ) وثامنا ( خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة ) من المرفق الثاني . وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية ، فقد استطاع فريق "أصدقاء الرئيس" أن يصل الى ما يقرب من اتفاق فى الرأى على أساس جملة امور منها ايجاد توازن دقيق جيد التحديد بين مبدأ الدمج بين مختلف الصناديق المكرسة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، من ناحية ، وضرورة وجود التزام مواز بزيادة مستوى المساهمات فى هذه الصناديق ، من ناحية أخرى . وأوضح أن الصيغة التي وضعها فريق "أصدقاء الرئيس" لا تتصل الا بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية والواقعة فى نطاق اختصاص الأمم المتحدة ذاتها . وقال ان كلا من هذه الصناديق سيحتفظ ، على أى حال ، بهويته المستقلة فيما يتعلق بأفراض تعبدية الموارد ، وأن عملية الدمج ستخضع أيضا لاعمال مراجعة وتسوية عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة لضمان سيرها بنسبة مماثلة لمعدل الزيادة فى التبرعات لهذه الأنشطة .

٣ - ومضى يقول ان فريق "أصدقاء الرئيس" قد صادف نجاحا أقل فيما يتعلق بالفرع ثامنا ( خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة ) ولا يزال هناك ، رغم المزيد من الجهود التي بذلت خلال المشاورات اللاحقة فى نيويورك ، عدد من المسائل التي يتعين حلها . وعلى رأس هذه المسائل الاقتراح الداعي الى انشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، الذى سيساعد من يشغله الأمين العام فى توفير القيادة لمختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة بعد إعادة تشكيلها ، وسيكفل اتباع نهج متعدد التخصصات لمعالجة مشاكل التنمية على نطاق المنظومة بكاملها ، وسيمارس مهمة التنسيق العام . وثمة مسألة معلقة أخرى تتصل بالطريقة التي ينبغى أن ترتبط بها

الوظائف القطاعية المحضة للأمانة العامة للأمم المتحدة بالقدر المقترحة للبحث المتعدد التخصصات وتحليل السياسة والتخطيط العام ، من ناحية ، وبوظيفة تقديم الدعم الفني للأشطة التنفيذية عن طريق الأمم المتحدة ذاتها ، من ناحية أخرى .

٤ - وأردف يقول ان فريق "أصدقاء الرئيس" استطاع خلال الجولة الثانية من المشاورات التي أجريت في نيويورك أن يصل الى نصوص واضحة نسبيا ومتفق عليها تغطي عددا من المجالات الأخرى التي يوجد بشأنها بالفعل قدر كبير من الاتفاق . وأوضح أن هذه المجالات تتضمن : الفرع أولا ( الجمعية العامة ) ؛ والفرع رابعا ( هياكل التعاون الاقليمي والأقليمي ) ؛ والفرع سادسا ( التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم ) ؛ والفرع سابعا ( التنسيق فيما بين الوكالات ) . وقال الرئيس انه يود أن يشير بايجاز ، من بين المسائل الرئيسية المتعلقة ، الى المسائل الناشئة فيما يتصل بالفرع ثانيا ( المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) والفرع ثالثا ( سائر محافل الأمم المتحدة للمفاوضات ) . وأوضح فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك اتفاقا عاما حول عدد من تدابير الترشيح التي تستهدف تمكين المجلس من أداء دوره بموجب الميثاق على نحو أفضل . وقال ان هناك أيضا اتفاقا عاما على وجوب اضطلاع المجلس الى أقصى حد ممكن ، نظرا لتجربته فيما يتعلق بالدورات المكرسة لموضوعات معينة ، بالمسؤولية المباشرة عن أداء وظائف هيئاته الفرعية التي سيتم الغاؤها تبعاً لذلك . واستدرك قائلاً انه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن الهيئات التي سيتم الغاؤها على هذا النحو وانه كان هناك ، في نفس الاطار ، بعض الاختلاف في الرأي حول ضرورة توسيع نطاق عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعويض ضياع امكانات التمثيل الناتجة عن الغاء الهيئات الفرعية ولمراعاة الزيادة في عضوية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٣ ، وانه ليس هناك أيضا حتى الآن اتفاق في الرأي بشأن ضرورة إعادة النظر في نظام توزيع المقاعد في الهيئات الدولية الحكومية التابعة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وقال فيما يتصل بالفرع ثالثا ، المتعلق بسائر محافل الأمم المتحدة للمفاوضات ، ان هناك عدم اتفاق فيما يتعلق بطريقة تحديد التزام الوكالات المتخصصة بتنفيذ توصيات معينة تتعلق بالسياسة صادرة عن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥ - وذكر أنه يجري الآن اعداد ورقة غير رسمية جديدة تشمل تنقيحاً شاملاً للنص الموحد وتتضمن نتائج كافة المشاورات التي أجريت حتى الآن ، وانها ستتاح للوفود في أوائل الاسبوع القادم . وبذلك ستتاح الفرصة للوفود للتشاور مع حكوماتهم وفيما بينهم على أمل التوصل ، بروح التراضي المتبادل ، الى اتفاق في الرأي بشأن كامل التدابير المشار اليها في الورقة . وأضاف قائلاً انه لا يوجد ، في رأيه ، مبرر لتخصيص مايزيد على اسبوعين لهذا الغرض ، لأن الصعوبات التي يقتضي الأمر حسمها صعوبات سياسية في المقام الأول وجوهرية في طابعها ، ومن ثم لا يتوقف حلها على اتاحة مزيد من الوقت وانما يتوقف على ممارسة الارادة السياسية .

٦ - وفي الختام ، ذكر الرئيس انه سيبيح لنفسه الادلاء بالملاحظات الشخصية التالية . ومضى يقول ان اللجنة قد بدأت اعمالها بأهداف شديدة الطموح : ذلك أن معظم الاعضاء كانوا يؤشدون الوصول الى ما لا ينقص عن مجموعة شاملة من التدابير التفصيلية والعملية لاعادة التشكيل من شأنها أن

تجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر استجابة لمطالبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وبمرور الشهر بدأ الأعضاء يلتزمون الملاذ في وضع صياغة دقيقة للغة قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل - ٧) الذي لم يشر، على نحو لاسبيل الى انكاره، الا الى "البدء في عملية اعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة". وأصبحت المجالات الثمانية التي حددتها اللجنة لايلائها اهتماما على سبيل الاولوية هي الشيء الوحيد - وليس الأولي - الذي تتركز عليه أعمال اللجنة. بل انه يحق للمراقبين الخارجيين أن يتساءلوا الآن، بعد مضي عامين تقريبا على انشاء اللجنة، عما اذا كانت هذه المجموعة المخفضة من الأهداف تكاد أن تتحقق.

٧ - وقال ان من الصحيح ان المسائل التي ينطوى عليها هذا الموضوع غاية في التعقيد، وانه قد تم احراز قدر كبير من التقدم، وانه قد تم بذل قدر كبير من الجهد المكثف على هذه المسائل، ولكنه لا يشعر من جانبه بأى رضا على الاطلاق عن النتائج التي تحققت حتى الآن، وان عدم رضاه الآن لا يقل عن ذلك الذي كان يشعر به في أيار/مايو الماضي عندما عرض، في اجتماع لفريق الاتصال، أن يتنحى عن منصب الرئاسة. وأضاف ان رأيه لم يتغير فيما يتعلق بالأسباب التي كان يرى في ذلك الحين أنها كامنة وراء الحالة غير المرضية - على الرغم من انه لن يخوض فيها الآن -، وانه ييود فقط في هذه المرحلة أن يقول انه ينبغي ألا يغيب عن البال أن جميع الأعضاء قبلوا، بموافقتهم بالاجماع على قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل - ٧)، الرأى القائل بأن اعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة خطوة متممة ولا غنى عنها لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقال ان التجربة تدل على انه اذا توافر العزم على الوفاء بولاية تقوم على أساس وجود اتفاق في الرأى حول ضرورة بلوغ أهداف معينة، فان الحكومات ستظهر، حتى في آخر لحظة، المرونة اللازمة لحل المسائل المعقدة وللوصول الى اتفاق. وأعلن انه يوجه، على هذا الأساس فقط، زدا أخيرا الى جميع المعنيين.

٨ - وفيما يتصل بالترتيبات العملية لاختتام الأعمال، قال انه يقترح أن يجتمع فريق الاتصال في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الاول/اكتوبر وذلك للنظر في ردود فعل الوفود تجاه النص المقترح. ومن رأيه أن عقد جلستين أو ثلاث لفريق الاتصال قبل اجتماع اللجنة مباشرة سيكون كافيا لتقرير ما اذا كان هناك اتفاق أو للتحقق، اذا لم يكن الحال كذلك للأسف، من أن اللجنة ستكون مضطرة لابلاغ الجمعية العامة باستحالة التوصل الى اتفاق. وقال انه لا يود، من جانبه، أن تعقد الجلسة الاخيرة للجنة بعد ٣ تشرين الأول/اكتوبر، ومن الأهمية بمكان، فضلا عن ذلك، أن يتاح للأمين العام متسع من الوقت لاعداد بيان كامل عن الآثار المالية - والادارية بصفة خاصة - للتدابير الموصى بها من قبل اللجنة، وهو بيان لاشك انه سيكون من الصعب على الجمعية العامة أن تتخذ بدونه أى اجراء بشأن التقرير.

٩ - السيدة ويلز (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت، مشيرة من جديد الى الأهمية التي يعلقها وفدها على وصول عملية اعادة التشكيل الى نتيجة ناجحة، ان هذه العملية أصبحت أكثر صعوبة لأن اللجنة تتناول مسائل تتعلق بالادارة والتنظيم، من ناحية، وبالعوامل السياسية، من ناحية أخرى، وان اهتمام وفدها يشمل الجانبين.

١٠ - وأضافت ان هدف اللجنة المخصصة - وهو وضع أساليب للافادة من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة على نحو أكبر وأفضل - قد ازداد أهمية بسبب الحاجة الملحة الى

تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على أن تكون الاطار المؤسسي للحوار بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . وأوضحت أن عملية إعادة التشكيل الناجحة تشمل : زيادة قدرة الأمانة العامة على التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم بغية الافادة على نحو أفضل وأكثر انتاجا من موارد منظومة الأمم المتحدة المتزايدة ، وتعزيز قدرات تحليل السياسة والبحث وجمع البيانات من أجل توفير المدخلات اللازمة لنظر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية على نحو أفضل ؛ وتنسيق الهياكل وتحسين الادارة للحد من تفتت الجهود وازداد واجها . وأضافت ان من شأن هذه التغييرات أن تحول الهيئات الدولية الحكومية في منظومة الأمم المتحدة التي أجهزة فعالة للمداولة واتخاذ القرارات ، وأن تكفل التنفيذ الفعال من جانب الأمانة العامة لهذه القرارات .

١١ - وذكرت أن المقترحات الواردة في النص المعقود الجديد الذي سيعمم بعد قليل تمثل مجموعة واحدة وينبغي النظر اليها من حيث اثرها الشامل على المنظومة ؛ وان وفدها يأمل أن تؤدي مجموعة المقترحات التي تبرز في النهاية الى قيادة أقوى في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتنسيقها . وقالت ان المسائل التي ينطوي عليها الموضوع قد حظيت ، فيما يتعلق بحكومة الولايات المتحدة ، باهتمام المسؤولين على أعلى المستويات وانه سيتم استعراض هذه المقترحات كجزء من التزام الولايات المتحدة الحقيقي حيال الأمم المتحدة .

١٢ - السيد سميرنوف ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) : قال ان اللجنة قد وصلت الى اتفاق ودي غير رسمي على أن تحمل على أساس اتفاق الرأي وعلى أن تنحي جانبا المسائل التي يحتمل أن تحول دون الموافقة على توصياتها - مثل تنقيح الميثاق - ، وانه اذا استمرت مراعاة هذه الشروط فان هناك فرصة طيبة الى حد ما في الوصول الى درجة من الاتفاق كافية لتمكين الجمعية العامة من أن تناقش النتائج التي تخلص اليها اللجنة دون تعقيدات مضمية . وصرح بأن وفده يمكنه أن يوافق على برنامج العمل الذي أوجزه الرئيس توا ، وانه يأمل أن تتمكن اللجنة من اختتام أعمالها في حدود الوقت المقترح .

١٣ - ومضى يقول انه ينبغي للجنة أن تقصر أعمالها في المستقبل على المسائل الثماني التي ذكرها الرئيس : ذلك ان أي توسيع لنطاق أعمالها سيجعل من العسير الوصول الى اتفاق شامل . وأضاف انه على الرغم من أن البعض قد ينتقدون النتائج التي حققها فريق "اصدقاء الرئيس" فان هـذه النتائج مشرفة تماما بالمقارنة بما حققته مبادرات مماثلة في الماضي . واستدرك قائلا انه اذا كان سيتم النظر في أي مقترحات بموضوعات اضافية فان هناك كثيرا من المهام الأخرى التي يمكن بحق احوالها الى اللجنة - من بينها على سبيل المثال البند الذي تم النظر فيه في الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة . ومع هذا فان وفده يرى وجوب أن تستمر اللجنة في أعمالها على أساس ما سبق الاتفاق عليه .

١٤ - السيد لوكويه ( بلجيكا ) : تكلم باسم المجتمع الاقتصادي الاوروبي فقال ان من المؤسف انه لم يتيسر الوصول الى اتفاق تام بشأن جميع المسائل . واستدرك قائلا أن المشاكل معقدة وان أي ردود تقدمها اللجنة ستؤثر بشدة على أداء القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة لوظائفهما لمدة طويلة مستقبلا ، ومن المفهوم أن يكون الوصول الى اتفاق أمرا عسيرا نظرا لأن كافة

أطراف المفاوضات لديهم آراء واضحة وثابتة بشأن جميع المسائل . وذكر ان المجتمع الاقتصادي الاوروبي سيستعرض النص المنقح باهتمام ، وسيُنظر في المقترحات كمجموعة واحدة ، وسيدرس من جديد وبروح ايجابية أى جوانب ثبت انها بالخطة الصعبة ، وسيسعى جاهدا من أجل الوصول الى اتفاق لا يحظى بقبول جميع الوفود فحسب ولكنه يحقق أيضا للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة القدرة على الاستجابة الى المشاكل وعلى ايجاد حلول فعالة للبلدان النامية . وأضاف ان المجتمع الاقتصادي الاوروبي سيواصل التعاون مع اللجنة وسيستفيد بالمهلة الزمنية التي يقترحها الرئيس .

١٥ - السيد قدر الدين ( باكستان ) : اتفق مع ممثل الاتحاد السوفياتي على أن اللجنة قد أحرزت تقدما نسبيا ، وعلى أن مجالات عدم الاتفاق قد ضاقت على الأقل . وقال فيما يتعلق بالنص المنقح الذى يقوم الرئيس بصياغته ، والذى ينبغي تناوله جميع فروع كمجموعة واحدة ، ان الفرعين خامسا واثامنا يشكلان أيضا وحدة ما في هذه المجموعة ، من حيث أن مدى الاتفاق الذى يمكن الوصول اليه بشأن الفرع خامسا يتوقف على حل الصعوبات المتعلقة المتصلة بالفرع ثامنا .

١٦ - وقال انه على ثقة من أنه يمكن وضع نص يكشف عن درجة أكبر من الاتفاق لتقديمه الى اللجنة في حدود المهلة الزمنية المتفق عليها شريطة أن تجرى المجموعات الاخرى التعديلات المناسبة على موافقها . وأعلن ان وفده يوافق على برنامج العمل المقترح للجنة .

١٧ - الرئيس : قال ، معلقا على النقطة التي أثارها ممثل باكستان ، ان النص المنقح سينطوى على تحذير مفاده ان جميع الفروع مترابطة ، ولا سيما الفرعين خامسا واثامنا ، وان فريق "أصدقاء الرئيس" يوافق مؤقتا على محتويات هذا النص على هذا الأساس . وأضاف انه سيكون ثمة بيان آخر يتعلق بأجزاء من الفرع ثانيا ( المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) ، يوضح انه لم يتم النظر بالتفصيل في اجزاء معينة من الفقرة ٢ ، وانه على الرغم من انه قد تم الاعراب عن درجات متفاوتة من التأييد للأفكار الواردة بهذه الأجزاء فانها لاتزال مسؤولية الرئيس ولا يلتزم بها أى من "أصدقائه" .

١٨ - واقترح ، استنادا الى الاستجابة المؤيدة لتعليقاته السابقة ، ان يجتمع فريق الاتصال في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر وأن تعتمد اللجنة تقريرها الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر .

١٩ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥



## الجلسة التاسعة والثلاثون

المعقودة يوم الثلاثاء ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الساعة ٥ / ١١

اعتماد تقرير اللجنة المخصصة وفقا لمقرر الجمعية العامة (٣١/٤٢١) المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ (A/AC.179/L.11 و Add.1/Rov.1 و Add.2 و Add.3 و A/C.5/32/86)

١ - الرئيس : اقترح ، في ضوء المشاورات التي اجراها خلال الايام القليلة الماضية ، ادخال التعديلات التالية على الفرع ثانيا من التوصيات الواردة في الفقرة ٣٦ من مشروع التقرير ( A/AC.179/1 : Add.1/Rov.1 ) :

الفقرات ٦ و ٧ و ٨ : تحذف الاقواس المعقوفة .

الفقرات ٩ ( أ ) : يستعاض عن الجمل الثلاث الواردة بين معقوفين بالجملـة التالـيـة : " وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي دراسة الوسائل والطرق التي يمكن بها جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذا طابع تمثيلي كامل " . وتضاف حاشية للجملـة السابقة يكون نصها كما يلي : " انظر المرفق الثاني للاطلاع على التحفظات والبيانات التفسيرية بشأن هذه الصيغة " .

الفقرة ١١ : تحذف جميع الاقواس المعقوفة وعبارـة " في جملة امور " . وتضاف حاشية للجملـة الاخيرة يكون نصها كما يلي : " انظر المرفق الثاني للاطلاع على البيانات التفسيرية بشأن هذه الفقرة " .

٢ - السيد ميلز ( جامايكا ) : قال انه كان يتصور انه قد تم التوصل الى اتفاق في فريق الاتصال على ضرورة التشاور مع الرئيس بشأن اية اقتراحات بخصوص الاثار المالية . واضاف قائلاً انه يود ، باسم مجموعة السبعة والسبعين ، ان يتأكد مما اذا كان هذا قد تم .

٣ - الرئيس : قال ان فريق الاتصال قد قرر ، فيما يذكر ، ان يتصل به وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم اذا كانت ثمة حاجة الى ايضاح بشأن اي من الاسئلة التي طرحها وكيل الامين العام على الفريق ولم يتلق ردا عليها . واضاف قائلاً انه يرى لزاما عليه ، انصافا للمسؤولين المعنيين ، ان يشير الى انهم ربما لم يحتاجوا الى اي ايضاح . فهو نفسه لم يطلع على بيان الاثار المالية الا صبيحة اليوم .

٤ - السيد كاميليري ( مالطة ) : قال انه بالرغم من عدم اتساع الوقت لوفده لدراسة الوثيقة A/C.5/32/86 ، التي تتناول الاثار المالية ، فهو مندعش الى حد ما من اعداد مثل هذه الوثيقة دون تشاور . فالوثيقة تتضمن ، فيما يبدو ومن النظرة الاولى ، عددا من العناصر التي حذفت عمدا من النص الذي تم الوصول اليه عن طريق التفاوض ، خاصة في الفقرة ٣٩ . فهو يذكر تماما ان مسألة الدمج التدريجي للمجموعة الحالية من البرامج والصناديق الممولة من خارج الميزانية هي من اصعب القضايا وأن فريق التفاوض قد تحاشى عمدا هذه الصياغة بغية الوصول الى اتفاق . وتذكر الفقرة نفسها ان الامين العام يتوقع ان تنشأ مشاكل تشريعية وسياسية كثيرة . وقد كانت جميع الوفود التي

اشتركت في العملية مدركة على نحو خاص للمشاكل السياسية الحادة ، ولكن الوثيقة A/C.5/32/86 ليست بالموضع المناسب لذكرها . ولدى وفده اعتراضات شديدة على ادراج مثل هذه الاشارات في الوثيقة .

٥ - السيد بيكر ( الولايات المتحدة الأمريكية ) : اقترح حذف عبارة " بما في ذلك " من السطر الاول بالفقرة ١ من الفرع ثالثا من التوصيات (A/AC.179/L.11/Add.1/Rev.1) واضافة فاصلة بعد لفظة " ينبغي " في السطر الخامس وفاصلة بعد لفظة " ادوات " في السطر السادس . وقال انه ما لم تحذف عبارة " بما في ذلك " فسيعطي ذلك انطباعا بأن " الغات " وكالة متخصصة .

٦ - الرئيس : اقترح الموافقة على التعديلات المقترحة من الولايات المتحدة . وقال انه كما يتضح من حاشية عنوان الفرع ، فان الامم المتحدة تعامل " الغات " على انها وكالة متخصصة بحكم الواقع .

٧ - السيد صبحي ( مصر ) : قال ان اقتراح الولايات المتحدة حذف عبارة " بما في ذلك " سيتناقض مع الحاشية .

٨ - الرئيس : اشار الى ان صيغة العنوان والحاشية هي نتاج ساعات عديدة من التفاوض .

٩ - السيد فيرسيليز ( الفلبين ) : قال ان وفده يفضل ، بعد تفكير ، ان توضع الاشارة الى " الغات " بعد الاشارة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمرات العالمية المتخصصة .

١٠ - السيد مادي ( يوغوسلافيا ) : اعرب عن رأيه مفاده انه ينبغي ان يظل النص بدون تغيير نظرا لان الصيغة قد تم التوصل اليها نتيجة لمفاوضات طويلة وان التعديلات المقترحة من الولايات المتحدة تتسم بطابع نحوي اساسا .

١١ - السيد فانزليتر ( النمسا ) : قال ان وفده سيكون على استعداد ان يقبل اما التعديلات المقترحة من الولايات المتحدة او الاقتراح الذي قدمه ممثل يوغوسلافيا .

١٢ - الرئيس : قال انه يكره ان يعيد فتح المسألة كلها للمناقشة ، نظرا لما تنطوي عليه من قضايا قانونية وسياسية شديدة التعقيد . وناشد المعنيين الموافقة على ترك النص بصيغته المعدلة من قبل الولايات المتحدة .

١٣ - اعتمد الفصل الثالث ( النتائج والتوصيات ) من مشروع التقرير (A/AC.179/L.11/Add.1/Rev.1) بصيغته المعدلة من قبل الولايات المتحدة .

١٤ - السيد حيدر ( الهند ) ( ١ ) : قال ان لدى وفده تحفظات عامة بشأن التقرير . فتوصيات اللجنة لا تمت بصلة للأطار الاصلي الذي تم فيه تصور عملية اعادة التشكيل ، الا وهو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومنذ ذلك الحين لم يحرز تقدم يذكر في مجال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وفي ظل هذه الظروف فان اية توصيات تقدم الآن فيما يتعلق بعملية اعادة التشكيل

( ١ ) قدمت تغطية كاملة لهذا البيان في المحضر الموجز وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة المخصصة اثناء الجلسة .

من المحتم ان تكون اما سابقة لا وانها واما غير واقعية . وقد انجزت اللجنة ما استطاعته في ظل هذه الظروف ، الا ان النتائج تخرج عن اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٥ - وقال ان لدى وفده ايضا تحفظات شديدة بشأن التوصية الداعية الى انشاء منصب يشغله موظف على مستوى عال لشؤون التنمية والتعاون الاقتصادي . والنية معقودة على ان تكون هذه الوظيفة خاضعة لسلطة الامين العام . وكما نعلم جميعا ، فان الامين العام بصفته رئيسا للامانة العامة يمثل هيئة من الهيئات الرئيسية الست للامم المتحدة وفقا لاحكام المادة ٧ من الميثاق . ويرى وفده ، من حيث المبدأ ، ان اي تعيين يتم في الامانة العامة وان انشاء اي منصب خاضع لسلطة الامين العام أمران ينبغي ان يتما بالتشاور مع الامين العام وبموافقته . وقد اعلم وفده بان الامين العام لم يستشر بشأن المنصب ذي المستوى العالي المقترح انشاؤه . ولا يزال المجال متسعا للتشاور معه التماسا لارائه . وما لم يتم هذا التشاور فان الهند لا تستطيع ان تكون طرفا في هذه التوصية بالذات .

١٦ - السيد بيرسون ( بلجيكا ) ( ٢ ) : تكلم باسم الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصادي الاوروبي فقال ان ترتيبات اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة المقترحة في الوثيقة A/AC.179/L.11/Add.1/Rov.1 التي اعتمدها اللجنة المخصصة توا ، تعكس في مجموعها حلا وسطا تم التوصل اليها في اعقاب مفاوضات استمرت قرابة عامين وترأسها باقتدار ونزاهة السيد دادي . وليس من الصواب القول بان النص يطابق كل المطابقة آراء الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصادي الاوروبي ورغبتها في تحقيق اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بصورة جذرية ودينامية خاصة في ميادين الأنشطة التنفيذية والبياد بين التي تدخل في اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومع ذلك فان هذه الدول تقبل عن حسن النية النص الذي تم التوصل اليه عن طريق التفاوض .

١٧ - واستدرك قائلا انه ما زالت هناك عدة ميادين من الميادين ذات الاهمية لم يتسن الي هذا الصباح التوصل فيها الي اتفاق تام . ولحسن الحظ انه قد تم التوصل الي صيغة للفصل الثالث ، الفرع ثانيا ، الذي يتناول اعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتفسر الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصادي الاوروبي الجملة الثانية الجديدة من الفقرة ٩ ( أ ) بأن هدفها الاساسي هو التعويض عن ضياع امكانات التمثيل الناتجة عما يتوقع من الغاء بعض الهيئات الفرعية وكذلك عن تمكين المراقبين من الاشتراك بصورة اكمل في اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وفيما يتعلق بالفرع ثامنا ، المتعلق بخدمات الدعم التي تقدمها الامانة العامة ، تمكن فريق الاتصال بعد مفاوضات طويلة من الاتفاق على طبيعة ومدى المهام التي سيتولى الاضطلاع بها ، تحت سلطة الامين العام ، الموظف السامي المشار اليه في الفقرة ٥ . وتؤمن الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصادي الاوروبي ايمانا راسخا بان الامين العام هو الذي يجب ان يقوم بتعيين هذا الموظف ، وان الامين العام هو وحده الذي له اختصاص تحديد مستوى رتبة هذا الموظف .

---

( ٢ ) نفس الحاشية السابقة .

١٨ - وقال ان الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصادي الاوروبي تقبل ، مع مراعاة هذه التحفظات ، مجموعة ترتيبات اعادة التشكيل المقترحة في الفروع الثمانية للوثيقة A/LC.179/L.11/Add.1/Rev.1 ، وأنها ستستمر في دراسة مشكلة تنفيذ هذه الترتيبات . ولكن اذا ما تعين فصل بعض الترتيبات الاساسية عن هذا الكل وجعلها موضوعا لاقتراحات مستقلة ، فانها ستعيد بالطبع النظر في موقفها .

١٩ - السيد ميلز ( جامايكا ) ( ٣ ) : تكلم باسم الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين فقال ان اللجنة المخصصة قد شارفت على الانتهاء من اعمالها بعد سنتين من المناقشات المضنية الحافلة بالتفاصيل والصعوبات حول موضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة . وقد ادرك الاعضاء ، منذ البداية ، ضخامة هذه المهمة واهميتها وتشعبها ؛ ذلك لانها لا تتطلب فقط اقامة مجموعة جديدة من المؤسسات حيثما لم توجد مؤسسات من قبل - وهذا امر صعب في حد ذاته - ولكنها تتطلب ايضا النظر في ادخال تغييرات اساسية على مجموعة من المؤسسات التي برزت الى الوجود خلال السنوات الاثنتين والثلاثين الماضية والتي تطورت باشكال عدة وشاركت بشدة في الانشطة الجارية .

٢٠ - وقال ان مجموعة السبعة والسبعين وعت اهمية هذه العملية . فمن رأى البلدان النامية ان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، التي تلتزم بها التزاما تاما ، يتطلب من منظومة الامم المتحدة ان تقدم مساهمة رئيسية ، كما ان تأمين هذه المساهمة يتطلب بدوره اعادة تشكيل المنظومة وتحسين ترتيبات عملها . بالاضافة الى ذلك ، فمن المعروف جيدا انه عندما ما انشئت الامم المتحدة كانت معظم البلدان النامية غير مستقلة ولم تكن تتمتع بحق العضوية . ولذلك فانها لم تشارك في عملية انشاء الامم المتحدة ولا في التطور المبكر للمنظومة . اما الآن فهي تسعى لاحتلال المكان اللائق بها في عملية اتخاذ القرارات ، وهذه هي احدى الشواغل التي اضافتها هذه البلدان الى مهمة اعادة التشكيل .

٢١ - وقال انه لا يسعه حين يفكر في الحجم الهائل من العمل الذي انجز بشأن هذا الموضوع خلال السنتين الماضيتين سوى ان يشيد ، باسم مجموعة السبعة والسبعين ، بكل اولئك الذين اشتركوا في العمل ، بما في ذلك اعضاء جميع الوفود وموظفو الامانة العامة . ويستحق الرئيس اشادة خاصة لان النهج الذي اتبعه دائما بدافع الاحساس بالمسؤولية وكذلك انصافه قد اسهما في تحقيق المكانة التي تتمتع بها لا الدول النامية فحسب ولكن جميع اعضاء الامم المتحدة . ومن وجهة نظر مجموعة السبعة والسبعين على الاقل ان عملية اعادة التشكيل كان يمكن ان تنبذ او ان يكون مآلها التشتت الكامل لولا مساهمة الرئيس القيمة في اعمال اللجنة .

٢٢ - وذكر ان اللجنة وافقت ، بناء على الحاح المجموعات الاخرى ، على ان تركز جهودها على الامم المتحدة فقط ، بالرغم من ان الفرع ذا الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ ( د-١٧ ) يهتم بجعل منظومة الامم المتحدة في مجموعها اقدر على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة شاملة وفعالة ، واكثر استجابة لمتطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونظرا لان اعمال

( ٣ ) نفس الحاشية السابقة .

جميع الوكالات المتخصصة لها دخل كبير في هذه القضايا ، فان هذا اللاحاح يعتبر ، في رأى مجموعة السبعة والسبعين ، امرا يثير الاسف .

٢٣ - واضاف قائلا انه يحق لنا لدى دراسة مشروع التقرير ان نسأل انفسنا ، ما اذا كانت الاشارة الى " المنظومة " لها ما يبررها ، من الناحية العملية ، في ضوء النتائج التي حققتها اعمال اللجنة ولعله من قبيل التناقض ، في هذا الصدد ، ان يكون العنصر الرئيسي في هذه العملية ، والذي ينطوى على امكانية حقيقية لاحداث اثر مستمر في اجزاء من المنظومة تقع خارج نطاق الامم المتحدة ، هو العنصر الذى ما زال دون حل ضمن توصيات اللجنة ، والذي يفترض ان يترك للجمعية العامة امر ايجاد حل له . وتأمل مجموعة السبعة والسبعين ان تحترم ، في هذه المسألة ، امتيازات الجمعية العامة .

٢٤ - واستدرك قائلا انه من الواضح ان القرار الذى اشار اليه يتناول كذلك البدء في عملية اعادة التشكيل في اطار اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؛ وان من الحق الزعم بان التقدم المحرز في تلك العملية يضاھى التقدم المحرز على صعيد اعادة تشكيل الامم المتحدة ، وليوفى نطقاق الحد ود المرسومة لهذه المرحلة المبدئية .

٢٥ - ومن هنا ، فان مجموعة السبعة والسبعين ، اذ تعلن مجددا التزامها بوضع النظام الاقتصادى الدولى الجديد موضع التنفيذ ، تؤكّد من جديد تصميمها على تأمين اعادة تشكيل الجهاز العام القمين بأن يسهل عمل منظومة الامم المتحدة ككل . ولذا ، حرى بنا ، في ضوء جميع هذه الظروف ، ان لا نشعر بخيبة امل كبير للنتائج التي حققناها في سياق هذه المرحلة من مراحل العملية .

٢٦ - وقال انه يود لذلك ان يبدى بعض التعليقات على التوصيات المقدمة الى الجمعية العامة لاتخاذ تدابير بشأنها . فمجموعة السبعة والسبعين ، بقبولها الفرع أولا ، وهي صيغة تؤكّد مجددا كون الجمعية العامة المحفل الرئيسى لتقرير السياسة وتنسيق التدابير المتخذة على الصعيد الدولى في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية وما يتصل بذلك ، وكما تؤكّد مجددا سلطة الجمعية العامة في مجال اسناد وظائف وتفاوضية محددة الى محافل اخرى تابعة للمنظومة ، تدرك ان الجمعية العامة ذاتها لها سلطة التفاوض في القضايا التي قد تسند لها الى هيئات اخرى .

٢٧ - وذكر ان مجموعة السبعة والسبعين تولي اهمية خاصة ايضا الى ما يمكن للجمعية العامة ان تقدمه من تعزيز ومساعدة في مجال دعم وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى المتبادل بين الدول النامية في اطار ما توافق عليه هذه البلدان من تدابير .

٢٨ - اما بشأن الفرع ثانيا ، فتؤيد مجموعة السبعة والسبعين اعادة تأكيد الدور الذى يضطلع به المجلس الاقتصادى والاجتماعى في توفير دعم كبير لاعمال الجمعية العامة ، التي هي المحفل الاعلى والرئيسى لتقرير السياسة والتفاوض في المنظومة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . وتعتمد المجموعة انه يمكن حفز الجهود التي يقوم بها المجلس عن طريق تنظيم اعماله حول دورات معينة بمواضيع معينة ، وهو ما سيتيسر ، بدوره ، في بعض الحالات عن طريق اضطلاع المجلس ذاته باعمال هيئاته الفرعية ، وعن طريق اعادة تجميعها واعادة تحديدها في حالات اخرى . ولكنه يود ان يوضح تماما ان مجموعة السبعة والسبعين لن تكون في موقف يمكنها من الموافقة على اية تدابير محددة قد

يضعها المجلس في هذا الشأن في الوقت المناسب ، ما لم يكن المجلس في مركز يتيح له القيام ، قبل اقرار تنفيذ هذه التدابير ، بالموافقة على الزيادة المقابلة المطلوبة في عدد اعضاء المجلس ذاته .

٢٩ - كما تؤيد مجموعة السبعة والسبعين بشدة اعادة تأكيد صفة الاونكتاد باعتباره الجهاز الرئيسي التابع للجمعية العامة المسؤول عن التداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي . كما ترى ان التوصيات الواردة في الفرع رابعاً ترسي اساساً وطيداً للعلاقات بين الامم المتحدة ، والمنظومة بأسرها واللجان الإقليمية والحكومات في الاقاليم نفسها ، ولاسناد ما يتصل بالموضوع من سلطات كافية في مجالات الميزانية والمالية والتنفيذ ، حسب الاقتضاء ، وفي اطار رغبات الحكومات الإقليمية منفردة ومجموعة .

٣٠ - وقال ان مجموعة السبعة والسبعين بذلت جهوداً مخلصه جداً من اجل الاستجابة لمصالح ورغبات وفود اخرى فيما يتعلق بالمسائل التي تم تناولها في الفرع خامساً - الأنشطة التنفيذية . ولقد كانت تدرك تماماً ، لدى القيام بذلك ، الصلة القائمة بين الفرعين خامساً وثماناً ، ووافقت على تمهيد السبيل امام نوع التكامل الذي ترغب فيه المجموعات والفود الاخرى وذلك بالموافقة على بعض الخطوات الأولية والمحددة في هذه المرحلة ، وان كانت هذه الخطوات تلزم الجمعية العامة الى حد ما باتخاذ اجراءات مستقبلاً في هذا الشأن . ويمثل هذا الجانب الاخير الضمان الحقيقي الوحيد للبلدان النامية بصدور الزيادة المتوقعة في الموارد من اجل الأنشطة التنفيذية . وهو لا يحتاج في هذه المرحلة الا ان يشدد على الاتفاق الواضح على الاضطلاع بكافة الخطوات الأولية في ظل توجيه من الجمعية العامة وليس اى هيئة اخرى .

٣١ - وازداد قاعلاً انه يتوقع في هذا الصدد ان تعرض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين اقتراحات محددة من العناصر ذات الصلة بالموضوع في الامانة العامة تتعلق بطرق تنفيذ التدابير المعنية . وفي الوقت نفسه ، ستكون الجمعية العامة ، في ضوء هذه الاقتراحات ، في مركز يتيح لها اتخاذ الاجراءات اللازمة فيما يتعلق بانشاء مجلس الادارة الواحد المنصوص عليه في الفقرة ٨ من الفرع خامساً .

٣٢ - ولاحظ ان الجمعية العامة قد اتخذت بالفعل اجراءات بشأن التوصيات التي تمت الموافقة عليها في وقت لاحق من اعمال اللجنة فيما يتعلق بالفرع سادساً الذي يتناول التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم ، والفرع سابعا الذي يتناول التنسيق فيما بين الوكالات . وقد شكلت اعمال اللجنة ، في هذا السياق ، اسهاماً في منظومة الامم المتحدة . وبناءً عليه فان اتخاذ اجراءات بشأن التوصيات الاخرى الواردة في هذا الفرع سيشكل مزيداً من التقدم في هذه المجالات .

٣٣ - ووصف الفرع ثامناً الذي يتصل بخدمات الدعم التي تقدمها الامانة العامة بانه يتسم باهمية خاصة للبلدان النامية . وقال ان هناك جوانب معينة سترك في هذا الصدد كي تتولى الجمعية العامة البت فيها بصورة نهائية . بيد ان مجموعة السبعة والسبعين تأسف لتعذر التوصل الى اتفاق كامل بشأن جميع جوانب هذا الفرع سواء في فريق الاتصال التابع للجنة او في اللجنة نفسها . ولقد قدمت مجموعة السبعة والسبعين تنازلات كبيرة فيما يتعلق بتحديد الاختصاصات او تجميع هذه الاختصاصات او اعادة تجميعها ، ومسألة طريقة التنفيذ ، ولا سيما بشأن مسألة وظائف النصب الذي يقصد به تيسير تنسيق كافة المدخلات المتصلة بالموضوع داخل الامم المتحدة وفي جميع اجزاء المنظومة .

٣٤ - ورغم هذه التنازلات ، ورغم الاتفاق التام بشأن وظائف المنصب من حيث اتصالها بالأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة ، فقد صودقت صعوبة جمة في تحقيق اتفاق بشأن تحديد مستوى هذا المنصب ومركزه على نحو يكفل ان يكون شاغله قادرا على أداء الوظائف المقررة ، لاسيما على مستوى المنظومة بأسرها . وفي الوقت الذي لا تزال فيه مجموعة السبعة والسبعين مستعدة لاجراء مشاورات بشأن هذه النقطة ، حتى الى الوقت الذي تتخذ فيه الجمعية العامة اجراء في هذا الشأن ، فهو يود ان يوضح تماما انه في رأى مجموعة السبعة والسبعين ان شاغل هذا المنصب يجب ان يتسهم بالقدرة على تحقيق التناسق في جميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة فيما يتصل بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ولاسيما في تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتشعر المجموعة بقوة ان هذا لن يتسنى ، نظرا لطبيعة منظومة الامم المتحدة ، ما لم يتم توفير مستوى ومركز لهذا المنصب يساعدان على ذلك .

٣٥ - وقد توقعت مجموعة السبعة والسبعين ، في هذا السياق ، ان يعمد الامين العام ، لدى عرضه الآثار المالية المترتبة على هذا الموضوع على الجمعية العامة ، الى ايضاح الآثار المترتبة بالنسبة الى كل صيغة من الصيغ الثلاث البديلة التي تتصل بمسألة المستوى الواردة في هذا الفرع . ولقد اطلع اعضاء المجموعة على المعلومات الواردة في الوثيقة A/C.5/32/86 ، وحيث ان هذه المسألة ليست مطروحة للمناقشة في اللجنة المخصصة ، فانهم سيبدون تعليقات موضوعية عليها في الوقت المناسب . ويكفي القول بأن الصياغة ، في رأيهم ، لا تتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المخصصة . ومن دواعي انزعاجهم ان الاجراء الذي استخدم لم يكن متساوقا مع الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اجتماع فريق الاتصال ، ولاسيما بالنسبة الى المشاورات التي اجريت مع رئيس اللجنة المخصصة . فضلا عن هذا ، فهم يرون ان جوهر الوثيقة المعنية لا يتماشى مع روح ونسب التوصيات الواردة في التقرير المطروح امام اللجنة . وهم يأملون في اعادة دراسة الآثار المالية في ضوء اهتماماتهم . ولا ينطوى اعتماد التقرير بأي حال على الموافقة على الآثار المالية هذه بالصيغة التي عرضت بها . وستعود مجموعة السبعة والسبعين الى تناول هذه المسألة في اللجنة الثانية .

٣٦ - الرئيس : اقترح ان تنشر في المحاضر الموجزة المرفقة بتقرير اللجنة النصوص الكاملة لجميع البيانات التي ادلي بها في هذه الجلسة .

٣٧ - وقد تقرر ذلك .

٣٨ - السيد تساخمان ( الجمهورية الديمقراطية الالمانية ) ( ٤ ) : تكلم باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وبنغاليا ، فقال ان وفود البلدان الاشتراكية ترى انه ينبغي للقطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ان يفي بالمقاصد والغايات التقدمية المحددة في قرارات الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فضلا عن أداء مهمة اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس تقديمي وعادل ، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع البلدان .

٣٩ - ومضى قائلا ان وفود البلدان الاشتراكية ما برحت تعتقد ، لذلك ، أن عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ينبغي ان تجرى بما يتفق تماما مع أحكام ميثاق الامم المتحدة ، وان تهدف الى تحقيق أنجع استخدام لموارد الامم المتحدة ، المخصصة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وان تسعى الى منع الازدواج والتداخل . ومضى قائلا ان موقفها الاساسي يتمثل في ان التدابير الرامية الى اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة لا ينبغي أن تستتبع أى زيادة في ميزانية الامم المتحدة أو انشاء هيئات أو ادارات اغرافية بالأمانة العامة ، أو زيادة في عدد الموظفين ، بل ، على العكس ، ينبغي أن تفضي الى مزيد من الاستفادة الرشيدة من الموارد الحالية .

٤٠ - وأردف قائلا انه استنادا الى أن اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة كانت تعمل على أساس اتفاق الرأى ، توافق وفود البلدان الاشتراكية على قبول تقرير اللجنة دون تصويت . وفي الوقت نفسه ترى أن هذا الفهم نفسه ينبغي أن يكون سائدا لدى مواصلة النظر في تقرير اللجنة المخصصة ولدى تنفيذ التوصيات المتفق عليها .

٤١ - واستطرد قائلا انه بينما تؤيد وفود البلدان الاشتراكية ، من حيث المبدأ ، الاتجاه الاساسي للتوصيات المتفق عليها ، والواردة في تقرير اللجنة المخصصة ، فانها ترى ان من الضروري ان تؤكد من جديد موقفها فيما يتعلق باقتراحات محددة لم يتحقق بشأنها سوى اتفاق جزئى ، وفيما يتعلق بالاقتراحات التي لم تنجح محاولات في التوصل الى اتفاق بشأنها .

٤٢ - ومضى قائلا ان وفود البلدان الاشتراكية تعارض بشدة تضمين التقرير توصيات يستتبع تنفيذها اعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة . ومن ثم فانه لا يمكنها ان توافق على اقتراح زيادة عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٤٣ - ومضى قائلا ان وفود البلدان الاشتراكية غير مقتنعة بأن الاقتراح الداعي الى انشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى سيفيضى في حد ذاته الى زيادة فعالية نشاط الأمانة العامة للامم المتحدة في هذا المضمار . فمن رأيها انه ليست هناك ضرورة تدعو الى انشاء منصب اغرافي رفيع المستوى سيقضى التعيين فيه اقرار من قبل الجمعية العامة .



٤٤- وقال ان وفود البلدان الاشتراكية لا تعتبر ان الاقتراحات الواردة في الفقرة ١ من الفرع خامسا من التوصيات ، والمتعلقة بالانشطة التنفيذية تفرض على البلدان الاشتراكية أى التزامات ذات طابع مالي فيما يتعلق بالتبرعات وبرامج تقديم المساعدة في اطار منظومة الامم المتحدة .

٤٥- واستطرد قائلا انه كما سبق ان ذكر ممثلو البلدان الاشتراكية أثناء مداوات اللجنة المخصصة ، لا تتصل بعض المسائل المشار اليها في تقرير اللجنة بمشكلة اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، وتخرج بالتالي عن نطاق ولاية اللجنة المخصصة . ومن بين هذه المسائل الاقتراحات المتعلقة بزيادة عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والاقتراحات بشأن العلاقات الواجب اقامتها مع المنظمات غير الحكومية وبشأن الدعم المالي لأعمال لجنة البرنامج والتنسيق ، وبعض الاقتراحات الأخرى .

٤٦- وأردف قائلا ان وفود البلدان الاشتراكية مستعدة للتعاون البناء مع الوفود الاخرى المهمة بالأمر في اجراء المزيد من الدراسة للتدابير المتفق عليها في ميدان اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم وفي تنفيذها . وقال انها على استعداد أيضا للمشاركة في اجراء دراسة بناءة في اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وفقا للتوصية الواردة في تقرير اللجنة المخصصة ، للمسائل المتعلقة بتبسيط وتحسين أنظمة الهيئات الفرعية ، وامكانية تحسين أساليب عمل المجلس وتنظيم أعماله .

٤٧- السيد صبحي ( مصر ) : قال ان لدى وفده تحفظات شديدة بشأن التوصيات التي اعتمدها اللجنة . ومضى قائلا ان هذه التوصيات أبعد ما تكون عن عملية اعادة التشكيل ، ولا تسهم سوى اسهاما ضئيلا في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . كما أعرب عن أسف وفده للظروف التي جرى فيها تصريف أعمال اللجنة ، والتي اشتملت على ممارسة ضغط بالغ على المندوبين وعدم كفاية الوقت . وأخيرا فان لدى وفده تحفظات شديدة بشأن الآثار المالية ، وسيبقى المزيد من التعليقات على هذا الموضوع في اللجنة الخامسة .

٤٨- السيد كوياما ( اليابان ) ( ٥ ) : قال ان وفده ليشعر بسرور لان المداوات التي أجرتها اللجنة المخصصة أمكنها أن تصل الى نتيجة بعد سنتين من مناقشات مستفيضة ولكنها مجدية . ومضى قائلا ان جميع المشتركين في عملية المداوات قد توصلوا الى تفهم أعمق لآليات الامم المتحدة وللکيفية التي يمكن بها خدمة مبادئها وأهدافها على أحسن وجه . وأشاد بالرئيس للطريقة التي عالج بها القضايا البالغة التعقيد والحساسية التي كانت معروضة على اللجنة .

٤٩- وفيما يتعلق ببعض القضايا الموضوعية الواردة في مشروع التقرير ، قال ان وفده يرى ان فكرة عقد دورات للمجلس الاقتصادى والاجتماعي تنصب على مواضع معينة تمثل تحسنا كبيرا في نظام عمل المجلس ، الا انه يشعر ، في الوقت ذاته ، ان هذا النظام الجديد ، بالاضافة الى تولي المجلس المسؤولية المباشرة ، الى أقصى قدر ممكن ، عن أداء مهام هيئاته الفرعية ، أمران ينبغى الاضطلاع بها في مواكبة تدابير تنسيق الهيئات الفرعية ، تلافا لحدوث ارتباك وازدواج .

( ٥ ) نفس الحاشية السابقة .

٥٠ ... وفيما يتعلق بمسألة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، قال ان وفده يود ان يعرب عن ارتياحه ازاء الاتفاق الذى تم التوصل اليه بشأن التدابير على المستوى القطرى ، ان أنه يرى ان تحسين ترابط الاجراءات وتحقيق تكامل فعال بين الأنشطة التنفيذية على المستوى القطرى هما أمران لهما أهمية قصوى فيما يتعلق بتنمية البلدان النامية . على أن وفده يشعر بالأسف لعدم تمكن اللجنة من التوصل الى اتفاق بشأن الصيغة السابقة للنص (CRP/CH/5) ، وهي صيغة ذات طابع أكثر عمومية ، وتم الاتفاق عليها بشكل غير رسمي .

٥١ ... أما فيما يتعلق بالفرع ثامنا ، المتصل بالامانة العامة ، فان وفده يود ان يبين ما يفهمه من النقاط التالية : أولا ، فيما يتعلق بالحكم الوارد في الجملة الأخيرة من الفقرة ٣ ، أن ضم الاختصاص المحدد في الفقرة الفرعية ( و ) ، سواء الى الاختصاصات المحددة في الفقرتين الفرعيتين ( أ ) و ( ب ) أو الى الاختصاصات المحددة في الفقرتين الفرعيتين ( ج ) و ( د ) ، ينبغي أن تترك لتقدير الامين العام ؛ وثانيا ، فيما يتعلق بالحكم الوارد في نص الجملة قبل الأخيرة من الفقرة ٥ ، أن مدة ولاية " الموظف " تتساوى من حيث المبدأ مع مدة ولاية الامين العام .

٥٢ - السيد بيكر ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( ٦ ) : قال انه رغم انه من الواضح ان منشأ القلق بشأن منظومة الامم المتحدة أقدم عهدا بكثير ، فان الاصول الرسمية لعملية إعادة التشكيل توجد في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ ( د ١ - ٧ ) الذى أنشأ اللجنة المخصصة واسند لها مهمة اعداد مقترحات عمل مفصلة . كذلك أورد هذا القرار مبادئ توجيهية عامة للجهود الرامية الى جعل منظومة الامم المتحدة أكمل قدرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولى والتنمية بطريقة شاملة وفعالة ، وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٥٣ - واستطرد قائلا انه خلال السنتين اللتين مرتا منذ اتخاذ هذا القرار باتفاق الرأى ، اشترك وفده بنشاط في مختلف المفاوضات الرسمية وغير الرسمية . ولقد فعل ذلك لان الولايات المتحدة تؤمن بالامم المتحدة وبالأهداف التي وصفها لتوه .

٥٤ - ومضى قائلا انه لا غرابة في ان يكون النص المعروض على اللجنة يمثل حلا وسطا ، ومن ثم قد لا يكون مرضيا تماما لاي وفد من الوفود . ومن المؤكد ان وفده كان يفضل ان تكون بعض أجزاء النص أكثر قوة ، وان بعض المفاهيم الواردة في النص لاتزال مبعثا لقلق وفده . ومع هذا فان الحصيولة النهائية تمثل مساهمة بناءة . وكما يقول الميثاق ، فان أحد المقاصد الاساسية للأمم المتحدة هو تنسيق أعمال الدول - وهذا أمر يتطلب تفهما متبادلا ورغبة متبادلة في ايجاد أرضية مشتركة للعمل .

٥٥ - وقال انه قد تم ايجاد هذه الارضية المشتركة في مشروع التقرير الذى مهما تكن نواحي القصور فيه ، فانه يهيئ بالفعل فرصة لاجراز تقدم في كثير من المجالات . ودون محاولة الاحاطة بكامل التفاصيل ، فانه يود ان يشير الى أن النص يتضمن أحكاما تنص على تقوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى بحيث يمكن ان يكون محفلا مركزيا لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية ؛ واجراء استعراض

( ٦ ) نفس الحاشية السابقة .

شامل لجميع الأنشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، وهو أمر من شأنه ان يساعد ، الى حد كبير ، حكومات الدول الاعضاء على تفهم الجهد الشامل الذى تبذله منظومة الامم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى تحسين فعاليتها ؛ وزيادة كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية للامم المتحدة ؛ وتحسين اجراءات التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم ، والتأكيد مجددا على الدور الحيوى للجنة البرنامج والتنسيق ؛ واقتراحات هامة لاعادة تنظيم الامانة العامة للأمم المتحدة .

٥٦- وقال ان حكومة الولايات المتحدة على استعداد لتأييد هذا النص ، الذى يمثل خطوة هامة في سبيل اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، واستدرك قائلاً انه يود ، مع ذلك ، ان يوضح ما تفهمه حكومته من بعض فروع التوصيات الواردة في الوثيقة A/AC.179/L.11/Add.1/Rev.1 .

٥٧- وفيما يتعلق بالفرع أولاً ، قال ان وفده يستطيع قبول التحديد العام لمسؤوليات الجمعية العامة الوارد في هذا الفرع على أساس أن الاحكام لا تتجاوز ، في الواقع ، السلطة المخولة للجمعية العامة بموجب الميثاق . وهكذا ، بينما يدعو الميثاق الجمعية العامة الى تشجيع ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، فان دورها ليس هو ان تتفاوض على اتفاقات محددة أو ان تضع قيوداً على المفاوضات في محافل أخرى . وعلى ذلك فان وفده يفهم عبارة " تقرير السياسة " على أنها تنطبق في المقام الاول على الأمانة العامة للأمم المتحدة وعلى برامج الامم المتحدة وهيئاتها . وبشكل أعم ، فانه يفهم " تقرير السياسة " على أنه وضع مبادئ توجيهية عامة لها طابع التوصيات لا اتخاذ القرارات . ويجب على الامم المتحدة ، لدى وضع هذه المبادئ التوجيهية ، ان تسعى الى تحقيق اتفاق رأى حقيقي ينعكس في المحافل الأخرى .

٥٨- وفيما يتعلق بالفرع ثالثاً ، قال ان وفده يفهم عبارة " ان تنفذ على نحو تام وعاجل توصياتهما ( أى توصيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ) المحددة بشأن السياسة وفقاً لميثاق الامم المتحدة وفي نطاق الصكوك الاساسية لكل منهما " على انها تتماشى مع طابع التوصيات الذى تتسم به تلك القرارات المتخذة بموجب الميثاق ، والاتفاقات المحددة المنظمة للعلاقات بين المنظمات ذات الصلة ، واستقلال عملية اتخاذ القرارات في كل منظمة على النحو المنصوص عليه في الصكوك الاساسية لكل منها . ويصيب هذا النص ان يتحدث عن " توصيات " لا عن " مقررات " . وينطبق هذا الفهم أيضاً على الاشارات المماثلة الواردة في الفرع سابعا الذى يتناول التنسيق فيما بين الوكالات .

٥٩- ومضى قائلاً ان وفده يود أيضاً ان يشير الى ما لديه من تحفظات بشأن عدد من الفقرات المحددة . ففيما يتعلق بالفقرة ١ (ب) من الفرع أولاً ، يود وفده ان يشير الى أن الميثاق لا يسند الى الجمعية العامة سلطة ان " تعهد " بالمفاوضات الى محافل غير الهيئات الفرعية للجمعية العامة ذاتها . وفيما يتعلق بالفقرة ٩ من الفرع ثانياً ، بينما يستطيع وفده قبول العبارة التي تدعو الى " النظر " في عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فانه لا يبنغي تفسير ذلك بأى شكل من الاشكال على انه يخل بالقرار النهائي الذى يتخذ بعد اجراء هذا النظر . وقال ان وفده قد قبل ، الاقتراح الداعي الى الابقاء على الفقرة ١١ من الفرع ثانياً ، ولكنه يفسر هذه الفقرة على أنها لا تنتقص بأى شكل من الاشكال من المعايير الأساسية للمركز الاستشارى ، كما ترد في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٤٩ (د - ٥٨) . وبالنسبة للفقرة ٣ من الفرع ثالثاً ، فلا يزال موقف وفده ازاء قرار الجمعية

العامة ١٥٩/٣١ دون تغيير . أما بالنسبة للفقرة ١٠ من الفرع سادسا فلا يزال لدى وفده تحفظات ازاء النظر في زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن ١٦ عضوا .

٦٠ - ومضى قائلا ان وفده يلاحظ آسفا انه لم يتسن ، رغم ان اللجنة بذلت قصارى جهدها ، التوصل الى نص متفق عليه للفقرة ٥ من الفرع ثامنا . ولا يزال وفده يأمل في امكانية تحقيق اتفاق رأى حقيقي وان كان يدرك تماما كل ما ينطوي عليه الامر من حساسيات ، وسيبحث بشدة على ألا تستدعي الحاجة بذل جهد لحل ما تبقى من قضايا عن طريق التصويت ، سواء في اللجنة المخصصة أو في أية هيئة تنشأ لاحقا . كما انه يأمل أن يتبع في حل هذه القضايا اجراء من شأنه ان يتيح للأمين العام الفرصة لتزويد الدول الاعضاء بأرائه .

٦١ - ومضى قائلا انه يود ، مع مراعاة هذه التفسيرات والتحفظات ، ان يعلن من جديد أن حكومته مستعدة لتأييد الاقتراحات الخاصة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة كما هي وارادة في النص المعروض على اللجنة ، وانها تحت جميع البلدان الاخرى على أن تفعل الشيء نفسه . ان ان اعتماد هذا النص ليس خاتمة لعملية وانما هو بدايتها . فالنص ذاته لن ينفذ من تلقاء ذاته وانما سيقضي أن تتخذ الهيئات المعنية تدابير محددة لتنفيذه ، كما سيقضي تعاون الامين العام وموظفيه . ولكنه سيقضي قبل كل شيء ان تواصل الدول الأعضاء جهودها الجماعية لترجمة المبادئ العامة الى تدابير عملية واستكشاف مجالات جديدة يمكن ان تجرى فيها تحسينات . فبغير هذا الالتزام المستمر وهذه الجهود المستمرة ، لن تستطيع الامم المتحدة ان تبلغ كامل قدرتها "على تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعي أو الثقافي أو الانساني" .

٦٢ - الآنسة ريكو ( اسبانيا ) : قالت ان وفدها يحتفظ بحقه في أن يطرح تفسيره للتوصيات الواردة في مشروع التقرير وموقفه فيما يتعلق ببيان الآثار الادارية والمالية (A/C.5/32/86) وذلك لدى مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة .

٦٣ - السيد كينزمان ( كندا ) : أعرب باسم مجموعة دول غربي أوروبا ودول أخرى عن التقدير للرئيس .

٦٤ - السيد محجوب ( السودان ) : قال ان وفده يشعر بعميق القلق ازاء الاسلوب الذي تم به اعداد بيان الآثار المالية وازاء مضمونه ، الذي لا يتفق مع روح التوصيات الواردة في مشروع التقرير . وحث الجهات المختصة على أن تعيد النظر في بيان الآثار المالية في ضوء هذه التوصيات وذلك قبل ان تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة .

٦٥ - السيد حشاني ( تونس ) : أعرب عن تأييده للملاحظات التي أبدتها ممثل السودان ولا حظ ان ممثل جامايكا قد قدم ، باسم مجموعة السبعة والسبعين ، طلبا رسميا باعادة النظر في بيان الآثار المالية قبل طرحه على اللجنة الثانية .

٦٦ - السيد غريت ( استراليا ) : المقرر ، أشار الى الفصلين الاول والثاني من مشروع التقرير A/C.5/32/86 ، فذكر بأن اللجنة المخصصة قد قامت بتصريف أعمالها أساسا في فريق الاتصال غير الرسمي وفريق "اصدقاء الرئيس" . وقال انه نظرا لعدم وجود سجل للمناقشات التي دارت في

هذين الفريقين غير الرسميين ، لا يعالج الفصل الثاني جوهر مسائل إعادة التشكيل التي تم النظر فيها وإنما يقدم فقط مؤشرات للنظام الذي تم به تناولها ولما كان منها موضوعا لمفاوضات مكثفة أو آثار مصاعب خاصة. بيد أن الفقرات ٣٦-٣٨ (A/AC.179/L.11/Add.3) تشير الى أمرين ناقشتهما اللجنة بمزيد من التفصيل . فقد نظرت اللجنة في ادارة شؤون الموظفين والانشطة الاعلامية بوصفهما موضوعين يمكن ادراجهما في الفرع ثامنا من تقريرها ، وتم الاتفاق على انه ينبغي الاشارة على نحو ملائم فسي متن التقرير الى الاقتراحات المقدمة بشأن هذين الموضوعين ، وذلك على أساس انه يمكن لمقدمي هذه الاقتراحات مواصلة العمل من أجل اعتماد اقتراحاتهم في أى محفل مناسب في وقت ما مستقبلا .

٦٧- وأشار الى عدد من التغييرات التحريرية والاضافات فقال انه ينبغي حذف الجملة الاخيرة من الفقرة ٩ في الوثيقة A/AC.179/L.11 ، التي ترد بين معقفين . وقد تضاف فقرة الى الوثيقة A/AC.179/L.11/Add.2 للاعراب بصورة محددة عن الشكر للمساعدة التي تلقتها اللجنة المخصصة من الامانة العامة ، وذلك وفقا لاقتراح ممثل جامايكا وآخرين غيره . وأخيرا فستتخذ ترتيبات ، كما تنص على ذلك الوثيقة A/AC.179/L.11/Add.3 ، كي تدمج في التقرير نصوص التحفظات التي أعربت عنها وفود بشأن مضمونه .

٦٨- الرئيس : اقترح ان يطلب من المقرر ، نظرا لان ممثل اليابان قد أشار الى الوثيقة CRP/CH/5 ، ان يقرر ما اذا كان سيتم ادراج هذه الوثيقة كمرق لمشروع التقرير أو الاشارة اليها في حاشية .

٦٩- ودعا اللجنة الى أن تتخذ قرارا بشأن مشروع التقرير في مجموعه .

٧٠- وقد اعتمد مشروع التقرير في مجموعه ( A/AC.179/L.11 و Add.1/Rev.1 و Add.2 و 3 ) ، بصيغته المنقحة شفويا .

### اختتام الدورة

٧١- الرئيس : قال ان الوقت لم يحن لتقييم نتائج أعمال اللجنة المخصصة . واستدرك قائلا انه يشعر ، مع ذلك ، ان هذه النتائج لن تلقى استهجانا عاما . ووجه الشكر الى أعضاء مكتب اللجنة والى المتكلمين باسم مختلف المجموعات ومسئقيها والى جميع الوفود لما أبدوه من تعاون . كما أعرب عن تقديره العميق لما أبداه الامين العام من تأييد واهتمام بأعمال اللجنة المخصصة ولما قد مساهموا من كبار موظفي الامانة العامة من تعاون ، وأشاد بجميع موظفي أمانة اللجنة الذين قد مساهموا في أعمال اللجنة . ثم أعلن اختتام الدورة السادسة المستأنفة للجنة المخصصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٣٠

---

### كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم - استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

#### 如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

#### HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

#### COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

#### КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

#### COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---